مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/٤/١

دراسات هامة فى اللجنة العليا للتخطيط

قرار فتح القنـــاة دعـــم لاســـتراتيجية الســـلام

تطوير سياسة الضرائب لتحقيق التكامل الاجتماعى

قدم الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الى اللجنـــة العليـــا للتخطيط السياسى والاقتصـــادى التى اجتمعت برياسته مساء أمس تحليلا بما دار فى جلستى مجلس الوزراء ومجلس الشعب اللتين حضرهما الرئيس أنور السادات ، وأكد أن خط الاستراتيجيـــة المصرية واضح ومستمر سواء بالنسبة للماضى والحاضر والمستقبل .

وأوضح رئيس الوزراء أن قرارى مدفترة قوة الطوارىء الدولية وفتح قنـــاة السويس اتخذا دعما لاستراتيجية السلام التى لا تتنافى مع الحرص كل الحرص على تحـــرير الارض وحقوق الشـــعب الفلسطينى .

وأوضح رئيس الوزراء طبيعة المرحلة المقبلة والجهد الواجب بذله فيها ، ودور الحكومة فى هذا المجال سواء بالنسبة للتحرك الدولى والعربى أو تحرك الجبهة الداخلية ، وضرورة التنسيق بين المؤسسات الدستورية والسياسية فى هذا الصدد ،

وأوضح أنه لابد من التحرك الواســـع فى المنطقة العربية والعالم الخارجى ، وأشار الى أن وزير الخارجية قد بدأ فعلا اتصالاته مع سفراء الدول .

وقد أكدت اللجنة على ضرورة تكثيف العمل العربى ووضع استراتيجية مستمرة له .

وقد أعـــدت اللجنـــة مذكرة بنتيجة مناقشاتها حـــول بيان الرئيس وخطـــة الحكومة وأسلوب عملها من خلال ما تضمنه البيـــان وما أثاره الرئيس فى اجتماعه الخـــاص مع مجلس الوزراء لعرضـــها على مجلس الوزراء غـــدا الاربعاء) .

كما ناقشت اللجنة بعد ذلك مذكرة وزير المالية بشأن الاطار العام للسياسة الضريبية الجديدة التى تعرضت الىضرورة احكام قواعد واجراءات الحصر والفحص والتقدير والربط والتحصيل على نحو يحول دون التهرب من الضريبة وضرورة استخدام الحاسبات فى تبويب المعلومات وتصنيفها وتدريب العاملين بالجهاز الضريبى . ورات اللجنة أنه لابد من الوضوح فى كافة التشريعات الضريبية حتى لا تثار الخلافات والمشاكل والمنازعات وعدم التعقيد حتى لا ترهق الممولين .

وقد تحدث رئيس الوزراء عن تطوير سياسة الضرائب فى ظل توجيهات الرئيس تحقيقا للتكامل الاجتماعى ، بالدرجة الاولى وليس بهدف الحصول على المزيد من الموارد ، ثم تساءل عن مدى تحديد ابعاد المجتمع الضريبى الذين تم حصرهم من الممولين الذين يحصلون على دخول عالية تستحق عليها الضرائب ، وان الامر ليس كافيا بأن تدرس اقرارات الضرائب التى يقدمها بعض الممولين ، بل الاهم من ذلك محاولة التعرف على ذوى الدخول العالية الذين لا يقدمون اقرارات ، وأكد رئيس الوزراء على أن فحص الاقرارات لابد وأن يبدأ بالمستويات العليا .

ثم تعرضت اللجنة الى مجموعة من البدائل بالنسبة لمحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الضرائب وحجم الاعفاءات التى يتمتع بها ذوو الدخول الصغيرة والتفرقة بين كبار وصغار الملاك ومحاولة تحديد الدخل فى صورة الدخل العائلى بدلا من الدخل الفردى بحيث يمتنع التهرب .

وعلم مندوب « الاهرام » أن هذه البدائل مازالت تحت الدراسة وان وزير المالية سوف يتقدم بمذكرة وبيان فى هذا الشأن للعرض على مجلس الوزراء غدا تمهيدا للعرض على مجلس الشعب .